IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

تحليل دور الاقتصاد الرقمي في تنشيط النمو الاقتصادي لبلدان الاسكوا

م. م. نغم عزيز محمدعلي [1]

المستخلص

يعد التحول إلى الاقتصاد الرقمي تحدياً كبيراً في عالم اليوم مع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، مما أدى إلى تنامي الاذواق وتنوعها، إذ أصبح من الضروري تنمية كل القدرات اللازمة لضمان انتقال سريع وفعال إلى هذا النوع الجديد من الاقتصاديات، إذ أن عدم مواكبة الركب العالمي من شأنه أن يؤدي إلى عزل الاقتصادات المختلفة، وإلى التفريط في فوائض وثروات كبيرة كانت لتتحقق بسبب الثورة الرقمية، وما تتيحه من سرعة ومضاعفة للمعاملات الاقتصادية.

بدأت العديد من بلدان الاسكوا التي تتوقع التغييرات القادمة في حركة منهجية نحو تطوير الاقتصاد الرقمي، تم تنفيذ أو البرنامج من هذا القبيل منقبل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، الدولتان تعتبران اليوم رائدين في تطوير الاقتصاد الرقمي، وخلفهم إذ احتضنت قطر وبعض الدول العربية الافريقية لاسيما مصر ولبنان وتونس وغيرها البرامج المماثلة، حالياً تنتشر البرامج التي تدعم التحول الرقمي للاقتصاد على نطاق واسع في العديد من البلدان تأسيساً على ما سبق أردنا اعداد هذا البحث في سبيل تحقيق أهداف ثلاثة هي: التعرف بالاقتصاد الرقمي وما هي مرتكزاته؟، إعطاء قراءة معمقة لمؤشرات الاقتصاد الرقمي لعام 2022، وتحليل مؤشرات الجاهزية للانتقال للاقتصاد الرقمي، وتحديد درجة جهوزية إمكانية التحول للقطاعات الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات دول العينة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النمو الاقتصادي

انتساب الباحث
[1] معهد التقني الكوت، الكلية التقنية الوسطى، العراق، واسط، 52001

[1] Nagham.aziz@mtu.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2025

Analyzing the Role of the Digital Economy in Stimulating Economic Growth in ESCWA Countries

Asst. Lec. Nagham Aziz Mohamad Ali [1]

Abstract

The transition to a digital economy is a major challenge in today's world, with the rapid pace of technological development and the significant evolution of economic and social life, leading to a growing and diverse range of tastes. It has become imperative to develop all the necessary capabilities to ensure a rapid and effective transition to this new type of economy. Failure to keep pace with the global trend could lead to the isolation of various economies and the loss of significant surpluses and wealth that would otherwise have been achieved due to the digital revolution and the speed and multiplication of economic transactions it enables. Many ESCWA member countries, anticipating the coming changes, have begun a systematic move toward developing a digital economy. Similar programs have been implemented by the United Arab Emirates and the Kingdom of Saudi Arabia, both of which are considered pioneers in digital economy development. Qatar and several other Arab and African countries, particularly Egypt, Lebanon, and Tunisia, have also embraced similar programs. Currently, programs supporting the digital transformation of the economy are widespread in many countries. Based on the above, we aimed to prepare this research to achieve three objectives: to understand the digital economy and its foundations; to provide an in-depth reading of the digital economy indicators for 2022; to analyze indicators of readiness for transition to the digital economy; and to determine the degree of readiness for the transformation potential of the various economic sectors in the economies of the sample countries.

Keywords: digital economy, information and communications technology, economic growth

Affiliation of Author
[1] Technical Institute- Kut, Middle Technical University, Iraq, Wasit, 52001.

[1] Nagham.aziz@mtu.edu.iq

[1] Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2025

المقدمة

يعيش العالم فترة من التغيرات التكنولوجيا أطلق عليها الثورة الصناعية الرابعة، والتي اقترنت بثورة الذكاء الاصطناعي

والآلات والحوسبة، والهندسة الوراثية وعالم الاتصالات والانترنت، وهذا التقدم كان مؤثراً كذلك في المجال الاقتصادي، واقتصاديات الاسكوا كغيرها من الاقتصاديات العالم أمام تحدي كبير للرفع من قدراتها على مختلف الأصعدة، في محاولة بلوغ هدف تحول سريع وفعال للاقتصاد الرقمي، من أجل تنويع اقتصادها والتقليل من ريعية الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في قطاعاتها الاقتصادية.

أهمية البحث

تكمن في أهمية الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، لما له من دور كبير في تدني حجم الفجوة الرقمية، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي لبلدان الاسكوا.

مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس التالي: ما هو دور الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في بلدان الاسكوا؟.

فرضية البحث

أن للاقتصاد الرقمي دور كبير وذات علاقة إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى اقتصاديات بلدان الاسكوا.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف بالاقتصاد الرقمي وما هي مرتكزاته، وإعطاء قراءة معمقة لمؤشرات الاقتصاد الرقمي لعام 2022، وتحديد درجة جهوزية إمكانية التحول للقطاعات الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات دول العينة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة الى الاقتصاد المبني على الانترنت والويب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، لاسيما الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجية الرقمية، المنتجات الرقمية، فهو يقوم على الأفكار والابداع وليس الأشياء.[1] أي أنه "الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة"، بوصفها عامل رئيس لدفع للنمو الاقتصادي وتعظيم الثروة، وتؤدي المعرفة والابداع والتجديد فيه دوراً رئيساً ومتزايد في تكوين النمو الاقتصادي واستدامته، وتعد المعرفة من أهم الدوافع لعملية النمو في الاقتصاد الرقمي بل أنها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها، إذ يمثل اقتصاد المعرفة مرحلة النضوج والتطور لاقتصاد المعلومات الذي يركز على معالجة البيانات وسرعة الاتصال.[2]

ويساعد الاقتصاد الرقمي على:

1- زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.
2- زيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية.
3- كما يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين، والأجهزة الحكومية، والجمارك، والضرائب، والمؤسسات الدولية وغيرها.

ثانياً: ركائز الاقتصاد الرقمي:

ثمة العديد من العناصر الداخلة في تشكيل الاقتصاد الرقمي أو التي تؤثر في الاقتصاد الرقمي والتي تؤدي دوراً حيوياً في تشكيله لاسيما: التكنولوجيا الحديثة، والعولمة، وحركات حماية البيئة، وغيرها. ويستند الاقتصاد الرقمي إلى مجموعة من المقومات أو الركائز الأساسية منها ما يلي:

1- **البنى التحتية الداعمة:** تتمثل في التكنولوجيا الرقمية وآليات التواصل، التي تستعمل في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الالكترونية وتبادلات التجارة الالكترونية، وهذه البنى التحتية تتضمن شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية وخدمات الأقمار الصناعية، والكيانات البرمجية Software، وكذا الكيانات المادية Hardware، والخدمات التكميلية، والعنصر البشري المدرب والمؤهل، وتجدر الإشارة هنا أن العديد من الأنظمة والأجهزة مثل أجهزة الحاسب الآلي المحمول Laptop Computer، وآليات تخزين المعلومات Information Storage أصبحت تنطوي على مكونات رقمية تقوم بتشغيل تلك الأنظمة والأجهزة وفقاً للتقنية الجديدة.[3]
2- توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة.
3- قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الجديدة، فيُعد النظام المالي بمؤسساته وقواعده المنظمة للعمل

عنصراً أساسياً ومهماً للاقتصاد الرقمي نظراً لقدرته على تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل.

4- رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد (الكوادر) البشرية التي تعني بقطاع التعليم والتدريب.

5- **البحث والتطوير:** إذ تولي الحكومات بالغ الاهتمام للبحث والتطوير باعتباره أساس التطور التكنولوجي، كما يقتضي الدخول إلى الاقتصاد الجديد رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير وزيادة الانفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفي.

6- **الملكية الفكرية:** أي إعطاء حقوق أية معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها، وذلك لتوفير الحافز لبذل المزيد من الجهود، وتتمثل هذه الحقوق في براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر.[4]

وعلى العكس نجد أن النظم الاقتصادية الجديدة يتم بنائها حول المعلومات المتعلقة بالأعمال، فالمعلومات أصبحت المصدر الرئيس للحصول على مزايا التمايز، ومن خلال التطور السريع للأنترنت وتقنيات التواصل استطاعت الشركات أن تنمي قدراتها على تجميع المعلومات عن النواحي الفردية للمستهلكين والموردين والموزعين.

أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي هي:[5]

1- **التجارة الالكترونية:** عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات.

2- **التسويق الالكتروني:** ويتم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الاهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصال المباشر والاتصال الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية.

3- **الاستثمار الرقمي:** من خلال محاولة الإفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار وبخاصة في مجال أسواق المال.

أصبح الاقتصاد الرقمي جزءاً أكثر أهمية من أي وقت مضى في الاقتصاد العالمي: [6]

1- **يؤثر على حياة أعداد متزايدة من الناس:** وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، يستخدم ثلاثة أرباع السكان في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة الانترنت، ويقترب معدل الانتشار من (50%) عبر البلدان النامية، ويتجاوز (25%) في أفريقيا.

2- **إنها جزء متزايد من الحياة الاقتصادية للأفراد:** في البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة، يتسوق الآن ما يصل إلى ثلثي الأشخاص عبر الانترنت.

3- **منتشر في ممارسة الأعمال التجارية:** المعاملات بين الشركات (B2B) تساوي مضاعفات المعاملات بين الشركات والمستهلكين (B2C)، حتى مع الأخذ في الاعتبار المبيعات القائمة على الويب فقط (باستثناء الشبكات الرقمية المغلقة بين الشركات)، فإنها لا تزال أعلى بنحو الثلث، وفقاً لتقرير اقتصاد المعلومات الصادر عن الاونكتاد لعام 2015.

4- **يشمل جزءاً أكبر من أي وقت مضى من الاقتصاد العالمي:** زادت قيمة معاملات (B2C) ثلاث مرات من (0.5%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2010 إلى (1.5%) اليوم، وتسهم صناعة الانترنت بما يقرب من أربع نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أكبر الاقتصادات، تلك التي تولد (70%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

5- **يتم استخدامه بشكل متزايد من قبل الحكومات للتفاعل مع المواطنين وتقديم الخدمات:** وفقاً لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية التابع للأمم المتحدة، تقدم 90 دولة الآن بوابة واحدة أو أكثر للمعلومات العامة أو الخدمات عبر الانترنت، وتوفر 148 دولة واحدة على الأقل شكل من اشكال خدمات المعاملات عبر الانترنت.

المبحث الثاني: المنظور الاقتصادي للاقتصاد الرقمي

أن الاقتصاد الرقمي يُعد اسلوباً جديداً لممارسة الاعمال والنشاطات الاقتصادية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية المتمثلة بالشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت) وتقنيات الحاسوب والهواتف الذكية، بغرض زيادة النمو وتحسينه عن طريق تطوير الاقتصادية كافة (الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والخدمية)، فضلاً عن انتاج السلع الرقمية غير الملموسة كالبرمجيات باستعمال الوسائل والأساليب التكنولوجية الرقمية والحاسوب.[7]

ووفقاً للنموذج النيوكلاسيكي يؤكد نموذج سولو على أنه بإمكان الاقتصاديات التي تزداد فيها القوى العاملة عن رأس المال، أن تقييم مشاريع استثمارية كثيفة العمل لتوظيف الايدي العاملة الفائضة بالموارد المحدودة، وهكذا فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع دخل الفرد، ومن ثم ستتحسن

مستويات المعيشة وسيزداد الادخار الذي سوف يترجم بشكل استثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسن الأداء الاقتصادي في تلك الاقتصاديات، وقد ادخل الاقتصادي سولو العامل التقني عبر تحريك دالة الإنتاج.[8] وحسب المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y = L * K \dots\dots Cobb\ Douglas} \qquad \mathbf{(1)}$$

وعندئذ ستكون الدالة: (A) من خلال المعلمة Y، وحسب المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{Y = A(t) * LK} \qquad \mathbf{(2)}$$

إذ تمثل A(t) : متغير مستقل يتغير بمرور الزمن وهذا الحد يختلف عن المعلمة، وتمثل (A) الكفاءة الإنتاجية للدالة.

ولعل أكثر هذه الصيغ شيوعاً، وحسب المعادلة التالية:[9]

$$\boldsymbol{Y = A\, e^{rt}\, L^a K^b} \qquad \mathbf{(3)}$$

إذ يشير (Y) إلى الإنتاج، و (A) ثابت، و (e) ثابت طبيعي، أما (t) تمثل الزمن، في حين يشير (L) إلى عنصر العمل، و (K) تمثل عنصر رأس المال، أما (a) تشير إلى مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل، وتشير (b) إلى مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

وتعد نظرية النمو الاقتصادية الحديثة التقدم التكنولوجي نتاجاً للفعالية الاقتصادية على حين تعاملت النظريات السابقة مع التكنولوجيا بوصفه معطى أو نتاج غير مرتبط في السوق، كما انها تعد التكنولوجية بأنها تتسم بعوائد حجم متزايدة، فضلاً عن كونها غير خاضعة لقانون تناقص الغلة، وأن النقطة الجوهرية في نظرية النمو الحديثة هي أنها تؤكد على أن المعرفة تقود النمو الاقتصادي لأن الأفكار يمكن أن تتجدد ويعاد استخدامها وتجميعها دون تقييد، وأن الأفكار لا تخضع لقانون تناقص الغلة، كذلك تساعد هذه النظرية على فهم التحول المتواصل من اقتصاد مبني على الموارد إلى اقتصاد مبني على المعرفة، وإن الافتراض القائل أن قوى خارج الاقتصاد هي التي تحدد التكنولوجيا هو السبب وراء اعتبار نموذج سولو نموذج خارجي للنمو.[10]

على الرغم من نجاح "نموذج سولو" في بيان العديد من الجوانب المؤثرة في النمو الاقتصادي، أهمها بيان الدور الأساس لمعدل التغير التكنولوجي في عملية النمو، إلا انه عانى من قصور نتيجة اعتباره المعدل متغير خارجي (Exogenous)، ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت، ومن ثم في ظل غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، فان كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري (Zero Growth)، ومن ثم لم يستطع "سولو" تفسير مصادر النمو في الاجل الطويل، وقد ازدادت الانتقادات على ذلك النموذج خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، خاصة مع زيادة حدة ازمة ديون العالم النامي وعدم مقدرة تلك النظرية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية، وظهر ما يعرف بنموذج النمو الداخلي.[11]

لقد قام الاقتصادي الأمريكي "بول رومر" عام 1990 بدراسة أفكار "سولو"، الذي أكد على أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي للنمو الاقتصادي، في حين أكد "رومر" "أن رأس المال البشري يصبح منتجاً عبر تفاعله مع مخزون المعرفة، فكلما ازدادت هذه الأخيرة (المعرفة) أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر".

ووفقاً لذلك فأن نظرية النمو الداخلي تؤكد على ان النمو الاقتصادي هو نتيجة لزيادة العوائد المرافقة للمعرفة الجديدة وان الاستثمار في المعرفة يعمل على توليد نمو مستدام، وبذلك أصبحت المعلومات مورداً اساسياً من الموارد الاقتصادية والمتممة للموارد الطبيعية، كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في العصر الحديث العامل الأساس في النمو الاقتصادي.[12]

وقد ربطت نظرية النمو الداخلي النمو الاقتصادي مباشرة بالعامل التكنولوجي بوصفه متغيراً داخلياً، وحسب المعادلة التالية:[13]

$$\boldsymbol{Y = A.K} \qquad \mathbf{(4)}$$

وليس عن طريق عاملي رأس المال والعمل، أي أنها تعد المستوى التكنولوجي ورأس المال عاملي انتاج مباشرين، إذ تمثل (K) رأس المال الذي يتضمن كل من اولاً: رأس المال المادي لاسيما وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المتجسدة في المواد المستعملة وفي الإدارة وغيرها، ثانياً: رأس المال البشري الذي يتعلق بالمعرفة والخبرة والممارسة التكنولوجية، ثالثاً: رأس المال الاجتماعي بما يحتويه من عمل جماعي في تشبيك منظومة العلم والتكنولوجيا وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية وفي الأمانة والإخلاص في العمل وغيرها. وتمثل (A) المستوى التكنولوجي، الذي يشمل مستوى المنظومة التكنولوجية للدولة.[13]

وركز "رومر" على أهمية التكامل بين التراكم الرأسمالي وتراكم المعرفة الذي يؤدي إلى فتح آفاق جديدة للفرص الاستثمارية نتيجة للاختراعات والابتكارات الجديدة القادرة على احداث التغير التكنولوجي المطلوب، وهي بذلك تنظر الى التراكم المعرفي ليس بوصفه متغيراً خارجياً بل عاملاً داخلياً يتحقق في اقتصاديات الدول المتقدمة كنتيجة لنضوج المجتمع المعرفي، ومن ثم الاقتصاد

المعرفي الذي يساعد على تحقيق الاكتشافات العلمية ثم نقلها فيما بعد إلى اقتصاديات الدول الأقل تقدماً حسب متطلبات السوق.[14]

يبقى أنموذج "بول رومر" للنمو الاقتصادي مبسطاً وقابلاً للتوسع، ويوحي منه ومن مساهمات أخرى مكرسة لدور اتساع المعرفة في اغناء البحث العلمي وامكانيات زيادة الإنتاجية، بدأ الاقتصاديون البحث بكل الوسائل عن دلائل تجريبية لآثار اتساع المعرفة، وقد أثمر البحث عن العديد من العلاقات المعقولة بعضها مشابه لتمثيل رومر والآخر مختلف عنه.[15]

المبحث الثالث: تحليل واقع الاقتصاد الرقمي ودوره في النمو الاقتصادي

اولاً: مؤشر الاقتصاد المعرفي

يبين مؤشر الاقتصاد المعرفي مدى التطور الحاصل في أي اقتصاد نحو تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة والمتمثلة في مدى توافر أربعة جوانب رئيسة وعلى النحو الآتي:[16]

1- نظام اقتصادي ومؤسسي محفز للاستخدام الفعال للمعرفة ومشجع للمبادرة.
2- مجتمع ومتمكن من المهارات اللازمة لإنشاء المعرفة ومشاركتها واستخدامها بشكل جيد.
3- نظام ابتكار فعال للإفادة من المخزون المتنامي للمعرفة العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وابتكار تكنولوجيا جديدة.
4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل انشاء ونشر ومعالجة المعلومات بشكل فعال.

يشير مؤشر المعرفة العالمي مقياساً للأداء المعرفي لاقتصاديات دول العالم في سبعة مجالات، لاسيما التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية. يمتد كلمنها على سلم (1- 100).[17]

يبين الجدول (1) مرتبة وقيم مؤشر المعرفة العالمي لدول الاسكوا لعام 2024، إذ يلاحظ أن الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى حسب ترتيب بلدان العينة وبقيمة بلغت (60.9)، تليها قطر بقيمة بلغت (55.5)، ومن ثم تليها المملكة العربية السعودية وعمان ولبنان وتونس، واحتلت مصر المرتبة (44) عالمياً، وبلغ المتوسط العالمي نحو (56.76)، ووفقاً لذلك يلاحظ أن اقتصاديات دول الخليج حققت نتائج جيدة وتفوقت على باقي دول العينة.

أما مؤشر التعليم قبل الجامعي احتلت اقتصاديات دول الخليج الصدارة، إذ فاق المؤشر في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية وعمان المتوسط العالمي البالغ نحو (61.88)، في حين جاء المغرب والأردن ولبنان دون مستوى المتوسط العالمي. في حين ظهر مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني فأظهرت النتائج أن أعلى قيمة بلغت (64.2) لدولة الامارات العربية المتحدة، أما أدنى قيمة بلغت (43.2) للمملكة العربية السعودية، في حين بلغ المتوسط العالمي نحو (50.99). أما باقي المؤشرات فتفوقت الامارات العربية المتحدة فيها بدرجة كبيرة، وتليها اقتصاديات الخليج العربي، أما باقي دول العينة فكان أداؤها بين متوسط لاسيما لبنان والأردن وتونس والمغرب. وكما مبين ذلك في الجدول رقم (1).

جدول (1) يبين مؤشر المعرفة العالمي لبلدان الاسكوا 2023

الدولة	مؤشر المعرفة العالمي	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	البحث والتطوير والابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البيئات التمكينية
الامارات	60.9	74.5	64.2	94.7	40.7	73.7	69.5	63.1
قطر	55.5	74.6	54.8	57.8	30.2	55.9	66.9	63.5
السعودية	54.8	84	43.2	44.4	38.7	75.3	60.5	52.9
عمان	50	71.2	59.9	40.7	28.4	57.9	54.4	50.2
مصر	44	63.4	56.2	37	28.5	42.3	47.7	41.2
لبنان	45.3	47.1	45.8	51.1	45.5	42.8	47.7	35.4
الأردن	44.2	61.7	45.2	34	27.6	49.2	52	51.8

تونس	45	67.7	51	37.6	28.7	43.8	47	51.2
المغرب	42.8	58	45.2	37.7	26.2	46.3	46.3	49.5
المتوسط العالمي	56.76	61.88	50.99	45.23	31.48	48.18	52.58	56.79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [18]

ثانياً: مؤشر الجاهزية الشبكية:

حسب تقرير صندوق النقد العربي لمؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2022، جاءت الامارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى لتحتل الرتبة (28) عالمياً، وصُنفت ضمن فئة مرتفع جداً (VH) هو أعلى تصنيف لتطور الحكومة الرقمية حول العالم، تليها المملكة العربية السعودية بالمرتبة (35) عالمياً، ومن ثم دولة قطر وعمان والبحرين، وفي المقابل تبقى بقية دول الاسكوا وخاصة منها الدول المتأثرة بالنزاعات في مراتب متأخرة وهو ما بين مدى محدودية استخدام التكنولوجيا الرقمية وتقديم الخدمات الالكترونية في هذه الدول.

ووفقاً لذلك يدل التحليل على أن هناك فجوة معرفية ورقمية من الصعوبة بمكان سدها في ظل وتيرة التطوير البطيئة على مستوى كل المجموعات العربية رغم التباين فيما بينهما، ما يتطلب مزيداً من تظافر الجهود المشتركة بين مختلف شركاء التنمية، وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) يبين ترتيب مؤشر الجاهزية الشبكية ومكوناتها لبلدان الاسكوا 2022

الدولة	مؤشر الجاهزية الشبكية		محور التكنولوجيا		محور رأس المال البشري		محور الحوكمة		محور التأثير	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
الامارات	28	65.64	24	61.77	20	63.71	46	67.63	29	69.44
قطر	42	57.87	31	56.02	63	45.75	36	71.94	53	57.75
السعودية	35	61.09	32	55.80	18	64.57	50	65.43	49	58.53
عمان	53	54.72	58	46.61	51	48.77	45	68.81	64	54.69
مصر	73	47.76	65	44.53	81	40.41	74	54.00	78	52.08
لبنان	91	42.30	60	45.71	68	44.94	119	36.36	108	42.18
الأردن	70	48.31	70	43.74	53	48.58	73	54.32	97	46.60
تونس	84	45.46	73	43.04	76	42.08	90	49.35	95	47.36
المغرب	79	46.50	78	42.39	85	38.15	80	51.35	66	54.33
الكويت	63	51.04	57	47.41	61	46.12	66	56.43	68	54.19
البحرين	54	54.34	41	51.47	70	44.26	51	65.17	59	56.46

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [19]

ثالثاً: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتكون من مؤشر مركب يجمع أحد عشر مؤشراً، ويترجم في مقياس مرجعي واحد يستعان به لرصد ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان خلال مدة زمنية معينة، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية لاسيما المؤشر الفرعي للنفاذ، والمؤشر الفرعي للاستعمال، والمؤشر الفرعي للمهارات، التي تلتقط مختلف جوانب عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعرض تقرير (IUT) قيم المؤشر لـ 167 بلد، إذ حُسنت جميع البلدان قيم مؤشر التنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها ما بين عامي 2010 و 2015، ولكن ثمة تفاوتٌ بين أعلى هذه القيم وأدناها لم يتغير، وأظهرت نتائج مؤشر تنمية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن قيم المؤشر ارتفعت في جميع البلدان ما بين عامي 2010 و 2015، وارتفع متوسط قيمة المؤشر بمقدار 0.89 نقطة من 4.14 في عام 2010 إلى 5.03 في عام 2015، مع ارتفاع أقل في الجزء العلوي والسفلي من التوزيع، وبينما تدل هذه النتائج على استمرار النمو في النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، فإنها تسلط الضوء أيضاً على طائفة واسعة من مجالات تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تتراوح قيم المؤشر من 1.17 إلى 8.93 من النقاط المسجلة.

يبين الجدول (3) تباين قيم المؤشر في عينة بلدان الاسكوا، والذي يمكن أن يسجل فجوة رقمية متزايدة ضمن المنطقة، وتمثل البلدان الأوائل من حيث مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تُصنف البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية ضمن الربعية العلوية للمؤشر والتي تصنف من الاقتصادات ذات الأداء العالي، ويحدد مؤشر الربعية العلوية جملة من الخصائص التي تشترك بها تلك الاقتصادات والتي تتمثل بمستويات مرتفعة من حيث النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، وتوفر الأسواق المتحررة والتنافسية التي تحفز الابتكار وارتفاع مستويات الدخل، لقد تمكنت بعض البلدان من تحسين مرتبتها ما بين الأعوام 2010 و 2015 و 2020 إذ يعد من البلدان الأكثر ديناميكية ولاسيما البحرين والامارات العربية المتحدة وعمان.

لقد غيرت الثورة الرقمية الطريقة التي يتعلم بها العالم ويتواصل ويمارس الاعمال ويعالج الامراض من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح فرصاً للتقدم في جميع مناحي الحياة وفي جميع البلدان، وهي فرص النمو الاقتصادي، وتحسين الصحة، وتحسين تقديم الخدمات، والتعلم عن بعد، والتقدم الاجتماعي والثقافي[20]، وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) يبين مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلدان الاسكوا 2020

الدولة	عدد مستخدمي الهاتف الثابت لكل 100 شخص	عدد مستخدمي الهاتف النقال لكل 100 شخص	نسبة عدد مستخدمي الانترنت %	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الامارات	23.34	185.8	100	79.9
قطر	15.60	131.8	99.65	66.6
السعودية	8.89	124.1	97.86	66.2
عمان	11.13	133.8	95.23	61.9
مصر	9.63	93.18	71.91	41.8
لبنان	12.83	62.83	84.10	38.3
الأردن	3.84	68.49	84.70	52.9
تونس	12.97	97.38	71.90	48.8
المغرب	6.39	133.89	84.12	2.3
العراق	6.71	93.2	59.60	23.1
البحرين	17.63	102.8	99.67	65.1
الكويت	11.96	158.5	99.11	57.4
الجزائر	10.91	103.89	62.90	37.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [17].

رابعاً: مؤشر الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي

لقد سعت اقتصاديات بلدان الاسكوا إلى زيادة الاهتمام بدعم وتطوير الاقتصاد الرقمي، وذلك عبر مجموعة من الخطط أو الاستراتيجيات الرقمية بهدف الوصول لتحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يبين الجدول (3) أن دولة الامارات العربية المتحدة حققت (75) نقطة في مؤشر الاقتصاد الرقمي، وهذا بسبب تقدمها في مجال الاقتصاد الرقمي خصوصاً في مجال الأسس الرقمية الذي حقق رقماً عالياً بلغ (67.2)، فضلاً عن قيمة جيدة في مجال الحكومة الالكترونية بلغت (90)، و (68.5) في مجال الاعمال الرقمية،

وقيمة جيدة جداً في مجال المواطن الرقمي بلغت نحو (55.3) نقطة، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في مؤشر النمو الاقتصادي بما قيمته (3.6%).

فيما حل الاقتصاد السعودي ثانياً في مؤشر الاقتصاد الرقمي بـ (72) نقطة، إذ حققت تقدماً ملحوظاً في قيمة الأسس الرقمية بواقع (54.1) نقطة، وهذا يؤشر على التقدم المحقق في مجال البنية التحتية الرقمية للاقتصاد الرقمي، فضلاً عن ذلك فإن قيمة مؤشر الحكومة الالكترونية جاءت جيدة، إذ سجلت أكثر من (85) نقطة، وبلغ مؤشر الاعمال الرقمية القيمة الأكبر بين المؤشرات بقيمة بلغت (56) نقطة، يليها مؤشر المواطن الرقمي بقيمة بلغت (69.6) نقطة، إلا أن الاقتصاد السعودي سجل معدل نمو اقتصادي سالب بلغ نحو (0.8%).

وبالنظر للأرقام المحققة في قطر نجدها أخذت المركز الثالث عربياً في مجال الاقتصاد الرقمي بقيمة بلغت (66) نقطة، مستفيدة من التقدم الملحوظ في مجال الحكومة الالكترونية الذي عملت عليه دولة قطر فحققت (72) نقطة، وبلغ مؤشر الأسس الرقمية نحو (68) نقطة على التوالي، مما انعكس ذلك على مؤشر النمو الاقتصادي الذي بلغ نحو (1.2).

ويلاحظ أيضاً أن الجزائر من الاقتصاديات الواعدة، وكذلك في مجال الاقتصاد الرقمي بقيمة بلغت (45) نقطة، وحققت في مجال الأسس الرقمية قرابة (28.7) نقطة، وهي درجة متوسطة تبين موقع الدولة في سلم التصنيف، وكانت أعلى درجة تحققت في مجال الحكومة الالكترونية بقيمة (56) نقطة، وتأخرت الجزائر بشكل ملحوظ في مجال الابتكار الرقمي بـ (17.38) نقطة، وهذا انعكس على مؤشر النمو الاقتصادي الذي كانت قيمته (4.1%).

أما الاقتصاد العراقي فقد جاء في أخر ترتيب دول العينة في مجال مؤشر الاقتصاد الرقمي البالغ (28) نقطة، وأن أعلى قيمة له في مجال الحكومة الالكترونية بقيمة بلغت (44) نقطة، وسجل أدنى مستوى له في مجال الابتكار بقيمة بلغت نحو (10.85) نقطة، مما يظهر ذلك أن النمو الاقتصادي سجل معدل نمو سالب بلغ نحو (2.9%). وكما موضح ذلك في الجدول (4).

جدول (4) يبين مؤشر الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي لبلدان الاسكوا 2023

الدولة	مؤشر الاقتصاد الرقمي	الأسس الرقمية	الابتكار	الحكومة الالكترونية	الاعمال الرقمية	المواطن الرقمي	مؤشر النمو الاقتصادي
الامارات	75	67.2	61.50	90	68.5	55.3	3.6
قطر	66	68.0	38.60	72	65.0	46.8	1.2
السعودية	72	54.1	49.63	85	56.0	69.6	-0.8
عمان	59	54.5	35.13	78	53.3	47.9	1.3
مصر	50	35.26	28.00	59	50.83	39.08	3.8
لبنان	44	20.46	15.39	53	64.70	25.82	-0.6
الأردن	53	51.25	25.46	61	61.0	43.96	2.7
تونس	50	45.7	23.45	65	48.6	49.9	0.0
المغرب	50	46.8	21.99	59	53.8	22.00	3.4
العراق	28	11.29	10.85	44	24.51	12.26	-2.9
البحرين	60	56.0	26.98	77	40.9	60.9	3.0
الكويت	60	54.5	23.63	75	51.2	20.75	-3.6
الجزائر	45	28.7	17.38	56	33.0	46.00	4.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [18]

خامساً: التحول الرقمي في المجال الاقتصادي لدول الاسكوا

لقد تم تصنيف بلدان العينة حسب درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك استناداً إلى مؤشر تنبيه دراسة الصندوق النقد العربي تتراوح قيمته بين (1) الذي يعبر عن درجة رقمنة ضعيفة و (5) يعبر عن درجة رقمنة قوية، وهذا في إطار استبيان صندوق النقد العربي الذي استهدف قياس التحولات الرقمية في الدول العربية.[21]

يلاحظ من خلال الشكل (1) أن الاقتصاد القطري أحتل المرتبة الأولى وتصدرها على بلدان العينة في مجال رقمنة القطاعات الاقتصادية، إذ كانت قيمة المؤشر (5) درجات وهو يعبر عن درجة رقمنة قوية في القطاعات الأربعة (الزراعية والخدمات، والصناعات التحويلية، والصناعات غير التحويلية). تليها الامارات العربية المتحدة، إذ حققت معدل يفوق المتوسط في القطاعين الخدمات والزراعة بقيمة (4.2) و (4) درجة على التوالي، أما دولة عمان حققت في قطاع الخدمات قيمة بلغت (4) درجات، وفي باقي الخدمات حقق (1) درجة، وهو يعبر عن درجة رقمية ضعيفة، أما الأردن فإنه حقق درجة تفوق المتوسط في قطاع الصناعات التحويلية بلغت (3) درجات، ودرجة دون المتوسط في مجال القطاع الزراعي بلغت (2) درجة، أما الاقتصاد البحريني فأنه حقق مستوى دون المتوسط في مجال القطاع الزراعي بلغ نحو (2) درجة، وكما موضح في الشكل (1).

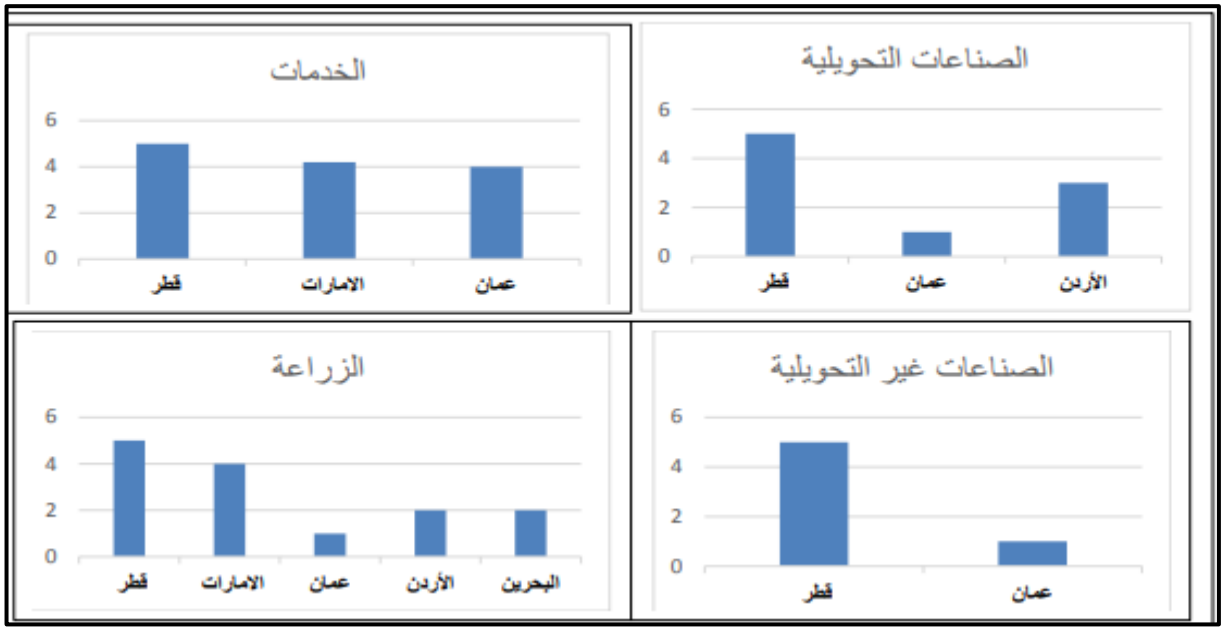

الشكل (1) يوضح رقمنة القطاعات الاقتصادية لبعض بلدان العينة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [21].

الخلاصة

استهدفت الدراسة تحليل دور الاقتصاد الرقمي في بأبعاده المختلفة في تنشيط النمو الاقتصادي لبلدان العينة، ولتحقيق أهداف الدراسة تناول تحديد مفهوم وابعاد الاقتصاد الرقمي وتأثيره على النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية، وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، ولقد كان للرقمنة آثار كبيرة على ضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية لدول العينة من خلال آليات كل من الانضمام ورقمنة القطاعات الاقتصادية. إذ يعد الاقتصاد الرقمي من الاقتصاديات المهمة الى جانب القطاعات الاقتصادية الاخرى كونه يساهم في نسبة ايرادات الناتج المحلي الاجمالي وان كانت بمستويات منخفضة في بلدان العينة، وثمة بعض الفجوات الرقمية التي لابد من العمل عليها من أجل تسجير هذه الفجوة لاسيما في العراق ومصر في ظل التحديات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك عبر وضع وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمعلوماتية والتعزيز التحول الرقمي يتطلب ارادة حقيقية من اصحاب القرارات السياسية. في تعزيز مستوى تكنولوجيا المعلومات وادخالها في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة في زيادة وتنشيط النمو الاقتصادية.

الاقتراحات

من أجل تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب تحريره من الشركات الاحتكارية والتشجيع على المنافسة لما له من الأثر في توفير الخدمات بنوعية جيدة وكلفة أقل فضلاً عن زيادة حجم الاتفاق على قطاع البحث والتطوير لاسيما في مجال

الاستثمار في قطاع الاتصالات لما لها من تأثير ايجابي على دعم الاقتصاد الرقمي ودفع التحول الرقمي لباقي القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تنشيط النمو الاقتصادي

تعزيز البنية التنظيمية الدافعة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي من خلال وجود مؤسسات معنية على المستوى القومي وذلك بما يشمل وزارات الاقتصاد الرقمي، وهيئات تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المؤسسات المهنية الأخرى التي تطبق العديد من السياسات والبرامج على المستوى الوطني لضمان تكامل الجهود المبذولة.

المصادر

[1] بن سولة نور الدين، الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، مجلة تطوير، المجلد (5)، العدد (2)، 2018.

[2] سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد (18)، العدد (1)، 2002.

[3] يوسف أحمد أبوفارة، التسويق الالكتروني (عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

[4] أماني فوزي، مفهوم الاقتصاد الرقمي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (54)، العدد (3)، 2017، ص167- 168.

[5] وزارة الاقتصاد، الاقتصاد الرقمي في الامارات، الامارات العربية المتحدة، بدون تاريخ.

[6] United Nations, World Investment Report 2017, Investment and the Digital Economy, United Nations, Geneva, 2017.

[7] عبدالرحمن فرج السيد مصطفى، دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، المجلد (13)، العدد (3)، مارس 2022.

[8] Kenneth F. walli S., Topics in applied econometrics, London, gray mills publishing, 1979.

[9] مايكل ابديجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1985.

[10] المعرفة والاستثمار في بيئة المعلومات، المؤتمر العربي الأول، مصر، 2005، متاح على الموقع الالكتروني: www.hamad .

[11] عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد (73)، 2021.

[12] محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

[13] نبيل جعفر عبد الرضا، في مواجهة التخلف، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، 2013.

[14] علاء الدين جعفر محمد علي، النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011.

[15] فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

[16] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، الدائرة الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، 2020.

[17] مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العالمي 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الامارات العربية المتحدة، 2020.

[18] مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤشر المعرفة العالمي 2024، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الامارات العربية المتحدة، 2024.

[19] محمد باطويح، كيف يمكن للتحول الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟، المعهد العربي للتخطيط، موجز السياسات، الكويت، 2024.

[20] حسين أحمد دخيل السرحان، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، المجلد (1)، العدد (16)، 2014.

[21] قعلول سفيان وطلحة الوليد، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد (71)، 2020.